S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/476
27 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

أود أن أشير إلى رسالتكما المشتركة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/475) والموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن، والتي أحلتما بها إلى مجلس الأمن، نيابة عن قضاة محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا مقترحات تهدف إلى تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين. والمجلس يقدر تفاني القضاة واهتمامهم بإقامة العدالة، وهو ما حداهم إلى توجيه نظر المجلس إلى هذه المسائل.

وقد درس أعضاء مجلس الأمن مقترحاتكم بمنتهى العناية، وأعرب أعضاء المجلس جميعهم، خلال مداولاتهم، عن دعمهم الثابت للمحكمتين واهتمامهم بتيسير كفاءة عملهما. ولئن كان أعضاء مجلس الأمن متفقين على ضرورة إيجاد حل فعال لمشكلة توافر القضاة التي أثرتموها، فإنهم شددوا على التمييز القائم بين المحكمتين اللتين تعدان هيئتين قضائيتين منفصلتين، وكذلك الفصل بين دائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية. ولا يعتقد المجلس، بعد أن استعرض المسألة، أن الحالة تستدعي، في الوقت الحاضر، اتخاذ خطوة غير عادية بتعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين.

على أن أعضاء المجلس يعترفون بأن تزايد النشاط القضائي في الأشهر القادمة في كلتا المحكمتين قد يثير مشاكل فيما يتعلق بتوافر القضاة. ولذلك، فقد درس المجلس عددا من المقترحات البديلة وخلص إلى استنتاج مفاده أنه توجد حلول كافية لمشكلة توافر القضاة في إطار لائحة المحكمة وقواعد الإثبات، على سبيل المثال، في إطار المادة ١٥ (هاء) منها. ولاحظ المجلس أيضا، في هذا الصدد أن استخدام أحكام المادة ٦١ باحتراس قد يوفر حلا إضافيا. علاوة على ذلك قد ترغب المحكمتان في النظر فيما إذا كان إجراء أي تعديل في لائحتيهما وفي قواعد الإثبات سيساعد في حل مسألة توافر القضاة.

ويرى المجلس أن هذه الحلول كافية في حالات المرض أو العجز المؤقت أو إذا لم يتزايد عبء عمل المحكمة تزايدا مفاجئا. غير أن المجلس يعترف بأن هذه الحلول قد لا تكون كافية بالضرورة إذا تعرض أحد القضاة للمرض أو للعجز لفترة طويلة أو إذا كان تزايد عبء العمل سيؤدي إلى حدوث تعطيل خطير للإجراءات. وقد يتعين على المجلس، في مثل هذه الظروف، أن يعود إلى هذه المسألة وينظر في آليات أخرى لتعيين القضاة على أساس مخصص، مثلا.

وسأغدو ممتنا لو أحلتما محتويات هذه الرسالة إلى أعضاء المحكمتين.

(توقيع) نبيل العربي
رئيس مجلس الأمن

270696 270696 96-16059